Distr.: Limited
11 March 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

كيوتو، اليابان، 7-12 آذار/مارس 2021

مشروع التقرير

المقررة العامة: أنطوانيت إيفياني **أوتشي أوبي** (نيجيريا)

إضافة

النُّهُج المتعددة الأبعاد التي تعتمدها الحكومات من أجل تعزيز سيادة القانون من خلال أمور منها توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع؛ وإقامة مؤسسات فعالة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛ والنظر في وضع تدابير اجتماعية وتعليمية وتدابير أخرى ذات صلة، منها تدابير تستهدف ترسيخ ثقافة احترام القانون مع احترام الهويات الثقافية، وفقاً لإعلان الدوحة

الوقائع

1- نظر المؤتمر في جلستيه العامتين الثانية عشرة والثالثة عشرة، المعقودتين في 10 و11 آذار/مارس 2021 على التوالي، في البند 5 من جدول الأعمال المعنون "النُّهُج المتعددة الأبعاد التي تعتمدها الحكومات من أجل تعزيز سيادة القانون من خلال أمور منها توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع؛ وإقامة مؤسسات فعالة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛ والنظر في وضع تدابير اجتماعية وتعليمية وتدابير أخرى ذات صلة، منها تدابير تستهدف ترسيخ ثقافة احترام القانون مع احترام الهويات الثقافية، وفقا لإعلان الدوحة". ومن أجل النظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على المؤتمر:

(أ) تقرير الأمين العام عن متابعة إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور (A/CONF.234/12)؛

(ب) تقرير المديرة التنفيذية عن سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة (A/CONF.234/13)؛

(ج) ورقة عمل أعدتها الأمانة بشأن النُّهُج المتعددة الأبعاد التي تعتمدها الحكومات من أجل تعزيز سيادة القانون من خلال أمور منها توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع؛ وإقامة مؤسسات فعالة

الرجاء إعادة استعمال الورق

ونزيهة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛ والنظر في وضع تدابير اجتماعية وتعليمية وتدابير أخرى ذات صلة، منها تدابير تستهدف ترسيخ ثقافة احترام القانون مع احترام الهويات الثقافية، وفقاً لإعلان الدوحة (A/CONF.234/6)؛

(د) ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة من أجل حلقة العمل المتعلقة بالتعليم ومشاركة الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة (A/CONF.234/10)؛

(هـ) تقرير الأمانة عن نتائج اجتماع فريق الخبراء بشأن إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب (A/CONF.234/14)؛

(و) ورقة عمل أعدتها الأمانة بشأن المستجدات التي طرأت في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (A/CONF.234/15)؛

(ز) دليل المناقشة للمؤتمر الرابع عشر (A/CONF.234/PM.1).

2- وترأس الجلسة العامة الثانية عشرة جلال العاشي (ليبيا). وعرض ممثل للأمانة بند جدول الأعمال، وقدم ميسر حلقة العمل 3، المتعلقة بموضوع "التعليم ومشاركة الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة"، ملخصاً لاستنتاجاتها. وأدلى ببيانات ممثلون وممثلات عن اليابان، والصين، وكولومبيا، وتايلند، والولايات المتحدة، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وفييت نام، ونيجيريا، والأرجنتين، وتركيا، والمغرب، وبنغلاديش. وتكلمت أيضا مراقبة عن شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات، ومراقب عن جمعية علماء الجريمة، ومراقبة عن وكالة تسخير الذكاء الاصطناعي في التنمية، ومراقبة عن الرابطة الدولية لأخوات المحبة.

3- وترأس الجلسة العامة الثالثة عشرة ياماوتشي يوشيميتسو (اليابان). وأدلى ببيانات ممثلون وممثلات عن كندا، وإسرائيل، والمكسيك، وهندوراس.

المناقشة العامة

4- لاحظ متكلمون أنه لا بد من سيادة القانون لإنشاء مجتمعات سالمة ومسالمة وآمنة يُطبَّق فيها القانون بطريقة موضوعية ونزيهة. وشدد متكلمون على ضرورة تعزيز ثقافة لاحترام القانون تسري في عروق المجتمع، فيثق المواطنون في تطبيق القانون وفي مؤسسات العدالة الجنائية ويحترمونهما في آن معاً. وأشير إلى أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد وكلي وطويل الأجل يتضمن إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأكد العديد من المتكلمين على أنه لا بد للدول الأعضاء أن تتبع ذلك النهج لكي تنجح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16، الذي أشير إليه كأساس لنجاح خطة عام 2030 برمتها.

5- ومن أجل تعزيز سيادة القانون وصون حقوق الإنسان، أشار العديد من المتكلمين إلى أن من الضروري اتباع نهج متعدد الثقافات وجنساني لمعالجة المسائل الخاصة بفئات السكان المتنوعة. وشدد على ضرورة تلبية احتياجات النساء والشباب والفقراء وغيرهم من أصحاب المصلحة كعنصر أساسي في تعزيز سيادة القانون وضرورة ضمان معاملة الجميع بعدل وإنصاف ودون تمييز. وأكد بعض المتكلمين على ضرورة استبانة الاحتياجات المؤسسية من خلال عملية علمية ومستندة إلى بيانات من أجل تعزيز العلاقة بين المؤسسات العامة والشعب.

6- وأبرز متكلمون أهمية منع الفساد ومكافحته في القطاعين العام والخاص على السواء في تعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات فعالة ومحايدة وشاملة للجميع وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة. وفي هذا السياق، أبرز بعض المتكلمين اعتماد بلدانهم لاستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد والعدالة الجنائية وإصلاح القضاء،

وأبلغوا عن التقدم المحرز في تنفيذها. وأشار متكلمون آخرون إلى فوائد تسخير التكنولوجيا وتعزيز الرقمنة من خلال ممارسات الحكومة الإلكترونية فيما يتعلق بتعزيز الشفافية وضمان المساءلة. وأبرز متكلمون التدابير التي اعتمدتها بلدانهم مؤخراً لمنع الفساد، بما فيها تدابير للكشف عن تضارب المصالح ومنعه، وإنشاء نظم للرصد والرقابة، وتيسير التعاون الدولي.

7- وفيما يتعلق بالهيئات القضائية، شدد متكلمون على أهمية نزاهة الجهاز القضائي وشفافيته، في جوانب منها الحصول على المعلومات، والإحالة الموضوعية للقضايا، وتعيين الموظفين القضائيين على أساس الجدارة، وآليات الرقابة والمساءلة. وأشار متكلمون أيضا إلى أن استقلال الجهاز القضائي أمر حاسم لضمان الفصل في القضايا بصورة عادلة وموضوعية، وترسيخ سيادة القانون. ولوحظ أن الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، التي يدعمها المكتب من خلال البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، توفر منبراً قيماً لمناقشة مسائل نزاهة الجهاز القضائي واستقلاليته، وتبادل الممارسات الجيدة، وإعداد مواد تقوي الأجهزة القضائية في جميع أنحاء العالم.

8- وفيما يتعلق بالعدالة الجنائية، شدد متكلمون على أن من الممكن بناء الثقة لدى الجمهور من خلال وضع أطر قانونية سليمة وتعزيز حماية الشهود والمبلِّغين عن الجرائم وتعويض ضحاياها. وأبلغ بعض المتكلمين عن التدابير المتخذة لزيادة قدرة أجهزة إنفاذ القانون على كشف الجرائم والتحقيق فيها على نحو أفضل، وخصوصا الجرائم المنظمة عبر الوطنية مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وغسل الأموال.

9- وأوضح بعض المتكلمين التدابير المتخذة لإصلاح نظم العدالة الجنائية في بلدانهم، التي تشمل إنشاء وحدات متخصصة لقيادة عمليات الإصلاح، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات النساء والشباب والمسنين في سياق العدالة الجنائية. وأشار عدد من المتكلمين إلى أهمية مشاركة الجمهور في عملية الإصلاح من خلال مختلف المنتديات العامة. وحدد متكلمون تدابير تعزز بدائل السجن، وبرامج تعزز التدريب على المهارات المهنية وتعلمها، وتدابير تضمن نجاح إعادة إدماج السجناء السابقين في المجتمع. وأشير في هذا الصدد إلى قواعد نيلسون مانديلا، وقواعد طوكيو، وقواعد بانكوك.

10- وأبرز متكلمون ضرورة مضاعفة الجهود لضمان تيسير الوصول إلى العدالة وتوفير المساعدة القانونية، ولا سيما لأفراد المجتمع الضعفاء، بمن فيهم ضحايا الجريمة والمسنون والمعوقون والشباب وعديمو الجنسية والسكان الأصليون، من خلال اتباع نهج للعدالة محوره الإنسان، وضمان مراعاة الإجراءات القانونية العادلة والشفافة. وسُلط الضوء على العنف الجنساني والعنف المنزلي بوصفهما يتطلبان اهتماما إضافيا ونهجا متخصصة. وأشير إلى التحديات القائمة، بما فيها التكاليف المرتبطة بتوفير المساعدة القانونية وتوسيع نطاق الوصول إلى العدالة في جميع أنحاء البلد، ولا سيما المناطق الريفية. وتبادل بعض المتكلمين خبراتهم في التصدي لهذه التحديات باتباع نُهج ابتكارية إزاء المساعدة القانونية، بما فيها إنشاء هيئات متخصصة وشبكات لمقدمي المساعدة القانونية، وتعزيز حلول مجتمعية للتحديات التي تعيق الوصول إلى العدالة. وأشار متكلمون إلى فوائد إقامة شراكات مع المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص في إطار هذه الجهود. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى إعلان بوينس آيرس حول تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، الذي دعيت فيه الدول إلى تعزيز التعاون الدولي بإنشاء شبكة دولية للمساعدة القانونية. وشدد عدة متكلمين على أهمية تعزيز تقديم المساعدة القانونية، بوسائل منها نظم الخدمات القانونية العمومية، مشيرين إلى أهمية مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية.

11- وشدد العديد من المتكلمين على أهمية التعليم في التوعية بسيادة القانون وفهمها، والحد من الفساد والعنف، وزيادة ثقة الجمهور في مؤسسات العدالة الجنائية. وأشير إلى أنه لا يمكن تعزيز سيادة القانون دون إقامة شراكة وثيقة مع المؤسسات التعليمية. وفي هذا الصدد، أبرز بعض المتكلمين برامج مصممة على نحو

يشرك الشباب في عمليات صنع القرارات العامة ووضع السياسات، وشددوا على فائدة المواد التعليمية التي وضعها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مبادرته بشأن التعليم من أجل العدالة.

12- ورحب متكلمون بتشديد إعلان كيوتو على التعاون على الصعيدين الوطني والدولي لتحسين الفهم المشترك للتحديات التي تواجه سيادة القانون وتبادل الممارسات الجيدة. وسلم متكلمون بالتحديات المستجدة التي طرحتها جائحة كوفيد-19 العالمية، وخصوصاً على قطاع الصحة، والتي تشمل أثر الأنشطة الإجرامية المنظمة الواسعة النطاق وتحويل الموارد المخصصة لمجالات أخرى من أجل التصدي للجائحة والتعافي منها. ولوحظ أن الدول قد تحتاج إلى مراعاة "الوضع الطبيعي الجديد" أثناء عملية التعافي وتعديل تدابيرها في مجال العدالة الجنائية لمواجهة التحديات الجديدة في السياق الحالي.